المبحث الثاني:

إمارة (أبو عريش)

خلال فترة (١٢٥٤-١٢٥٩هـ/١٨٣٨-١٨٤٣م)

وصول الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى الحكم والسيطرة على السواحل اليمنية.

أزمة (مخا) مع بريطانيا وإعلان التبعية للدولة العثمانية

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الثاني
إمارة (أبو عريش) خلال الفترة
من ١٢٥٤ هـ ١٢٥٩ هـ / ١٨٣٨ م - ١٨٤٣ م

أحكم محمد علي باشا - كما أسلفنا - سيطرته على إمارة (أبو عريش) وأخضعها بشكل مباشر لسلطته، وأسند إدارة الأمور فيها إلى إبراهيم باشا مرتبطاً بالحاكم العام في الحجاز.

وفي الوقت نفسه كان الشريف الحسين بن علي بن حيدر يمثل الحاكم المحلي للإمارة بصفته الوريث الشرعي لها بعد وفاة والده في ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥٤ هـ، ومن ثَمّ استدعاه والي اليمن إلى الحديدة، وأصدر قراراً بتعيينه حاكماً مكان والده، وبدأ يمارس أعماله خاصة فيما يتعلق بشؤون القبائل، وتنقل هنا وهناك بين (الزهراء) و(الحديدة) و(أبو عريش) لتنظيم شؤونها، ومناقشة الباشا فيما يراه مناسباً لإدارة شؤون الإمارة[١].

وأخذ الشريف الحسين بعد ذلك في توطيد مركزه وتقوية نفوذه، مِمَّا جعل إبراهيم باشا ينظر إلى تصرفه بعين القلق والارتياب، وأدّى إلى توتر العلاقات بينهما، وانتهت إلى العداء السافر، وكان الخلاف الذي وقع بين والي الحجاز المصري من ناحية، وشريف مكة محمد بن عون من ناحية أخرى، بالإضافة إلى انشغال محمد علي باشا والي مصر بالأعمال الحربية في سوريا وفلسطين قد شجع الشريف الحسين على الوقوف ضد سياسة والي اليمن العثماني إبراهيم باشا يكن، الذي بدوره جهّز حملة لتأديب الشريف الحسين وإخضاعه[٢].

---

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٤١.

(٢) نفسه، ٣٤٣، العقيلي، المرجع السابق ١/٥١٠.

ونتيجة لهذا الوضع المتوتر بين الشريف والقائد التركي، قرر الشريف الاستعانة بعدوه القديم - أمير عسير - ضد الأتراك[١]، ولعل السبب الذي دفعه إلى ذلك هو أن أمير عسير كان المناوئ الرئيس للأتراك في المنطقة، إضافة إلى مطالبته المستمرة بإجلاء الجنود الأتراك والمصريين من (أبو عريش) وغيرها من المدن الساحلية.

وعقد اتفاق بين الطرفين في أواخر عام (١٢٥٥هـ) تقرر فيه ما يلي :

١ - يتعهد الأمير العسيري بإرسال عون حربي إلى (أبو عريش) عند الحاجة.

٢ - يقدم أمير (أبو عريش) مبلغاً سنوياً إلى أمير عسير لقاء هذه المساعدة[٢].

ولتحقيق بنود هذه الاتفاقية فإن أمير عسير قد طلب من الشريف أن يبعث إليه ابنه ليبقى رهينة عنده كدليل على ثباته وصدقه، ووافق الشريف على ذلك، وأرسل ابنه محمداً وابن أخيه الشريف علي بن محمد، وعندما عم مصطفى باشا - محافظ (أبو عريش) - بنبأ هذا الاتفاق تحصن في القلعة، وشاع بين الناس أنه يريد منع الشريف من دخول (أبو عريش) بعد عودته من حملته التأديبية ضد قبائل الحرث والخميسين[٣].

ولتطبيق بنود الاتفاقية السابقة، أرسل أمير عسير قوة حربية قوامها ألف مقاتل بقيادة محمد بن مفرح المغيدي، وذلك في شهر محرم (١٢٥٦هـ)

---

(١) محفظة ٢٦٩ عابدين، نمرة (٧) أصلية (١٧٧) حمراء، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥٦هـ من أحمد شكري إلى محمد علي باشا.

(٢) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٤.

(٣) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٤٥، العقيلي، المرجع السابق ١/٥١٠. وانظر أيضاً : الوثيقة رقم (٣) أصلية (٥٠) حمراء، محفظة ٢٦٩ عابدين بتاريخ ١١ محرم ١٢٥٦هـ من أحمد شكري إلى محمد علي باشا.

للاشتراك مع قوات الشريف ضد القوات التركية المتمركزة في الحديدة[١]، وبعد وصول تلك القوات خرج الشريف من (أبو عريش) في اليوم الحادي عشر من شهر صفر سنة (١٢٥٦هـ) متوجهاً إلى الحديدة - مقر القائد التركي - في محاولة لإخراجهم من تهامة اليمن[٢].

وفي تلك الأثناء وصل إلى إبراهيم باشا - سر عسكر اليمن - أمر بالانسحاب مؤرخ في ١٣ من ذي الحجة سنة (١٢٥٥ هـ)[٣] ووافق وصول هذا الخطاب إلى إبراهيم باشا وصول قوات الشريف إلى مشارف الحديدة.

ويبدو أن محمد علي نفسه قد قرر الانسحاب من اليمن وإمارة (أبوعريش)، ولذلك أمر واليه على الحديدة بإرسال الآلاي الثالث والعشرين الموجود باليمن إلى أحمد باشا في الحجاز استعداداً للانسحاب من الجزيرة العربيَّة[٤].

ويشير بعض الباحثين إلى أن انسحاب محمد علي من اليمن و (أبوعريش) كان تنفيذاً لقرارات مؤتمر لندن، الذي نص أحد بنوده على جلاء محمد علي عن الجزيرة العربيَّة[٥].

وبالنظر إلى أن جلاء قوات محمد علي من اليمن و (أبو عريش) قد تم في

---

(١) هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٥، وتشير الوثائق أن عدد أفراد القوة العسيرية حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة مقاتل.

انظر : محفظة ٢٦٩ عابدين، نمرة ٦ أصلية، ١٥٥ حمراء تاريخ ٨ صفر ١٢٥٦ هـ، من وكيل محافظ مكة المكرمة إلى محمد علي باشا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

(٢) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٤٨.

(٣) علي عسيري، المرجع السابق، ٣١٢.

(٤) نفسه، ٣١٠.

(٥) انظر : هاشم النعمي، المرجع السابق، ١٩٥، العقيلي، المرجع السابق، ٥١٠/١، نبيل عبدالحي رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربيَّة، ٣٨.

أواخر شهر صفر ومطلع ربيع الأول سنة ١٢٥٦هـ[١] بينما عقد مؤتمر لندن في ١٤ جمادى الأولى (١٢٥٦هـ) الموافق ١٥ يوليو (سنة ١٨٤٠م) فإن ذلك يدفعنا إلى القول بأن قرار محمد علي بالانسحاب من إمارة (أبو عريش) والساحل اليمني، كان بدافع تجميع قواته المتناثرة في ثغر جدة، وإرسال ما أمكن منها إلى الشام ومصر للوقوف أمام الدول الأوروبية التي كانت تتباحث في حينها حول إمكانية تكليف محمد علي باشا بإرجاع جميع جيوشه إلى مصر وإعادة بقية الممتلكات إلى الدولة العثمانية.

وقد تخلى محمد علي باشا عن بلاد العرب في تلك الفترة لاحتياجه إلى المال والرجال ؛ لأنها كانت تكلفه سنوياً مبلغاً قدره سبعمائة ألف جنيه مصري تقريباً، وذلك رغبة منه في مواجهة القوة بالقوة[٢].

ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا كانت تمارس ضغوطاً متتالية على الباشا للجلاء عن اليمن، ورغم أن الحكومة البريطانية أبلغته عن طريق ممثلها في مصر السير (كامبل) في شعبان عام (١٢٥٥هـ) أكتوبر (١٨٣٩م) رغبتها في جلاء قواته عن اليمن لارتباطها بالمصالح البريطانية، فقد حاول محمد علي أن يكسب الوقت أمام هذه المفاجأة القاسية، فما كان من (بلمرستون) وزير الخارجية البريطانية إلاَّ أن عيَّن العقيد هودجز (Hodges) خلفاً لكامبل وزوده بتعليمات جديدة على رأسها «البعد عن أسلوب المجاملة واستخدام لغة الحزم والعنف مع الباشا لإقناعه بالجلاء عن اليمن»[٣].

(١) د. حسين العمري، المرجع السابق، ٢٧٥، علي عسيري، المرجع السابق، ٣١٤.

(٢) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق : د. إحسان حقي، ٤٦٠.

(٣) د. حسين بن عبدالله العمري، المرجع السابق، ٢٧٤.

وكانت بريطانيا تحرص على إبعاد أي خطر يهدد مصالحها في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وذلك بعد احتلالها لعدن في ٢٨ شوال (١٢٥٤هـ) ١٩ يناير (١٨٣٩هـ)، وكان يضايقها ذلك النشاط الحربي والتجاري الذي يقوم به محمد علي باشا في جنوبي الجزيرة العربيَّة وشرقها، ولم تتوقف بريطانيا عند هذا الحد، بل سعت بشكل متواصل إلى إخراج قوات محمد علي باشا من الجزيرة العربيَّة نهائياً مستغلة في ذلك صراعه مع الدولة العثمانية وتوجس الدول الكبرى من تنامي قدارته واتساع دائرة حكمه، وعلى الرغم من تقاطعات المصالح الاستعمارية للدول الكبرى آنئذ إلاَّ أنها بعد مشاورات ومنافسات وصراعات سياسية فيما بينها[1] اتفقت على ضرورة تحجيم قوة الباشا وتحديد منطقة نفوذه بولاية مصر فقط، حتى فرنسا التي كان محمد علي باشا يعتمد على دعمها تخلت عنه في نهاية المطاف.

وانتهى الأمر بإعلان الباشا قبوله لشروط الدول الكبرى التي أُقرت في معاهدة لندن المبرمة في ١٦ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ، الموافق ١٥ يوليو ١٨٤٠هـ.

وتدل الوثائق على أن محمد علي باشا عندما قرر التخلي عن السواحل اليمنية لم يأمر بتسليمها إلى الشريف الحسين بل أشار بإحالة إدارتها إلى (ميرلاي) أو (بكباشي) أو إلى أحد العسكر[2]، وتحديد منطقة نفوذ الشريف بالحدود الجغرافية لإمارة (أبو عريش) قبل سيطرتها على السواحل اليمنية، إلاَّ أن الشريف الحسين وصل بقواته إلى الحديدة في ١٨ صفر سنة (١٢٥٦هـ)

(١) لمزيد من المعلومات حول الخلافات السياسية والمواقف المختلفة للدول الكبرى ؛ انظر تفصيل ذلك في : تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك، ٤٥٥ - ٤٧٥.

(٢) محفظة ٢٦٩ عابدين، نمرة (١٤) أصلية (٢٨) حمراء، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٦هـ، من أحمد شكري إلى محمد علي باشا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

وطلب من إبراهيم باشا تسليمه البلاد والخروج من الحديدة، فما كان من الأخير إلاَّ الإذعان لذلك على الرغم من رغبته في تسليم البلاد إلى شخص آخر غير الشريف حسب الأوامر المبلغة إليه، ولكن لم تكن لديه القدرة على تنفيذ ذلك خاصة وأنه قد أرسل معظم جنوده إلى جدة[١].

وتشير مصادر أخرى إلى أن السبب وراء قيام إبراهيم باشا بتسليم تهامة اليمن إلى الشريف بدلاً من إمام صنعاء أن الإمام رفض أن يدفع للباشا ضريبة سنوية نظراً لسوء أوضاعه وضعف إمكاناته، وكان شريف مكة محمد ابن عون يطمع كذلك في السيطرة على تهامة، ولكن إبراهيم باشا رأى في الحسين حاكماً أكثر قدرة من الآخرين، والتزم بدفع ضريبة سنوية للباشا تقدر بحوالي (٩٠,٠٠٠ دولار) سنويًا[٢].

وانسحب إبراهيم باشا وقواته إلى جزيرة (كمران) ووصلها في ٨ ربيع الأول (١٢٥٦هـ) ٩ مايو (١٨٤٠م) بعد أن سلم تهامة إلى الشريف الذي دخلها في العشرين من صفر ١٢٥٦ هـ الموافق ٢٢ أبريل ١٨٤٠ م، ووفر الأمن للتجار. وطلب منهم دفع ضريبة قسرية قدرها (١٢٠,٠٠٠) دولار، وأصدر مرسوماً يمنع أي مسيحي من ركوب الخيل أو المرور خلال بوابة مكة[٣].

وقد اعترض الشريف محمد بن عون - أمير مكة - على خروج قوات محمد علي من اليمن دون قتال أو سبب يذكر، ولعله لم يعلم بالأمر الصادر من محمد علي إلى إبراهيم باشا توفيق بالانسحاب، ويقول في رسالته إلى الجناب

---

(١) علي عسيري، المرجع السابق، ٣١٣.

(٢) حسين العمري، المرجع السابق، ٢٧٦ ؛

- play fair , op.cit , PP . 146 - 147

(3) Ibid , PP . 146 - 147 -

العالي : « ... فعندما بلغنا ذلك تعجبنا من خروج العساكر المذكورة من ذلك الطرف من غير حرب، ونظن أن هذا الأمر يغاير لرضاء صاحب السعادة»[١].

ويظهر أن خروج العساكر من اليمن و (أبو عريش) كان بشكل عاجل وغير منظم، ونتيجة لذلك فقد تركوا كثيراً من المهمات العسكرية وراء ظهورهم، يقول محمد بن عون : « ... حتى إنه بلغنا أنه عند خروج العساكر من بنادر اليمن، تبقى جانب مهمات للعساكر، وصار عليها الحريق بالنار، وترك بالأسكالات مبالغ جسيمة من البضائع من غير وكيل، وأيضاً عند إخراج العساكر الخيالة الذين بـ (أبو عريش) ماطلعوا إلاَّ بأمان من ابن مفرح العسيري، وأرسل صحبتهم ناساً من عسير، حتى إنهم وصلوهم إلى القنفذة، وصار اختباط عظيم بالحجاز من هذا الأمر، وكل ذلك ما عرفنا له سبب»[٢].

ويطالب شريف مكة محمد بن عون بعودة العساكر إلى (أبو عريش) واليمن فيقول : « ... ونحن ظننا إن كان ما يصدر أمر برجوع هذه العساكر الذين أقبلوا من اليمن، يحصل فتنة عظيمة وضرر وفضيحة بين الناس»[٣].

وبصرف النظر عن المراسلات التي دارت بين الأطراف المختلفة حول هذه القضية، فإن الشريف قد ثبّت أقدامه في حكم إمارة (أبو عريش) حيث قام بعد استقرار الأمور في الحديدة بتعيين أخيه (أبوطالب) أميراً عليها ثُمَّ توجه

---

(١) دار الوثائق القومية، محفظة رقم (٢٦٩) وثيقة رقم (٦٣) حمراء، رسالة من الشريف محمد بن عون إلى كتخدا الباب العالي بتاريخ ١٥ ربيع الأول (١٢٥٦ هـ).

انظر أيضًا: عبدالرحيم عبدالرحمن، من وثائق شبه الجزيرة العربيَّة في عصر محمد علي، ٥١٧/١.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) الوثيقة السابقة.

إلى مدينة (زبيد) واستولى عليها، وانطلق بعد ذلك إلى (المخا) وسيطر عليه وعيّن أخاه حموداً أميراً عليها[١].

وقد أثارت سيطرة الشريف على (المخا) حكومة الهند البريطانية فأرسلت الملازم (جوردون) إلى هناك في البارجة البخارية (زنوبيا) لحماية الرعايا البريطانيين، وليتحققوا من شعور ذلك الزعيم تجاه الإنجليز، وكانت المعاملة التي تلقاها (جوردون) مهينة جداً، إذ عامله الشريف بغلظة لأنه كافر، وطلب منه أن يعنى بشؤونه، وألا يتدخل في شؤون المسلمين[٢].

وبعد وقت قصير أمر الشريف نائب القنصل البريطاني أن ينزل العلم الذي كان يحمل شعار الصليب، وتم رفعه دون إذن منه، كما طلب من تجار المدينة ومعظمهم من الأوروبيين وخاصة الإنجليز مبلغاً قدره (٦,٠٠٠) ريال إسهاماً منهم في دعم خزينته، وقام الشريف كذلك برفع الرسوم على كل البضائع المستوردة أو المصدرة من قبل الرعايا البريطانيين من ٢٪ إلى ٩٪[٣].

ولعل الذي دفع الشريف إلى اتخاذ ذلك القرار هو رغبته في إضعاف دور التجار البريطانيين الذين كانت لهم الهيمنة على أسواق اليمن، وفتح المجال أمام التجار الآخرين وخاصة الأمريكيين، حيث هبط بالضريبة الجمركية على البن المصدر من (مخا) على السفن الأمريكية إلى ٣٪ فقط، بل إنه تنازل أيضاً عن رسوم الرسو في الميناء في سنة ١٢٥٧ هـ/١٨٤٤ م[٤]، وكان يهدف من وراء ذلك إلى توجيه ضربة اقتصادية ضد البريطانيين في عدن ومحاولة توجيه

---

(١) عاكش، المرجع السابق، ٣٤٩.

(2. Play Fair , OP cit , P . 147 .

(3 Ibid , 147

(٤) فاروق أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ٢٨٣.

عمليات تصدير البن إلى (مخا) بدلاً من عدن، وقد أقنع مستر (ويب Webb) قائد السفينة الأمريكية (راتلير Rattler) بأخذ شحنات البن اللازمة له بصفة دورية من (مخا) وكان طبيعياً أن يرحب هذا التاجر الأمريكي باستيراد البن من (مخا) بدلاً من عدن بتلك الشروط المرضية[١].

ولم يكتف الشريف بذلك بل أمر بإنزال العلم البريطاني المرفوع فوق منزل الوكيل القنصلي (عبدالرسول) وذلك أثناء غياب الوكيل وقيام ضابط من الأسطول البريطاني الهندي بمهام القنصلية، ثُمَّ مصادرة ممتلكات الوكيل وإرغام الضابط على اللجوء إلى عدن، ثُمَّ بعث بخطاب مهين جداً مباشرة إلى حكومة بومباي طالباً التسليم الفوري لعدن، ومهدداً في حالة رفض طلبه أنه سيطلب المساعدة العسكرية من القبائل العسيرية القوية للسيطرة على عدن بالقوة[٢].

وقد قام مجلس شؤون الهند (India Board) الذي كان يدير شؤون شركة الهند الشرقية البريطانية بإبلاغ حكومة لندن - وخاصة وزارة الخارجية - بتلك التصرفات العدائية التي قام بها الشريف الحسين ضد الوكالة البريطانية والعلم البريطاني في (مخا) حيث أثار ذلك ثورة عارمة حفاظاً على المصالح البريطانية في البحر الأحمر[٣].

ويبدو لنا هنا أن إنجلترا وجدت فرصة مناسبةً للضغط على الدولة العثمانية التي كانت غير راضية عن استيلاء بريطانيا على عدن، ومن ثَمَّ فلعل المساومة بقضية (المخا) يجعل الدولة العثمانية تتخلى نهائياً عن أي تطلع

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) Play fair , OP . cit , P . 147

(٣) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٠.

لاستعادة عدن، ويذكرنا موقف بريطانيا في حادثة (المخا) هذه بموقف فرنسا في الجزائر عام (١٨٢٧م) عندما ادعت أن عدة إهانات قد أصابت العلم الفرنسي مِمَّا جعلها تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها ثُمَّ اتخذت موقفاً عسكرياً آخر في سنة (١٨٣٠م) بإعدادها أسطولاً حربياً لاحتلال الجزائر.

ومن جهة أخرى فقد أكد الموظفون الإنجليز الموجودون في الهند في تقرير أرسل إلى مديرية شؤون الهند في لندن مدى تذمرهم واستيائهم من تصرفات الشريف في (المخا)، وذكروا أن ذلك يضر بالمصالح البريطانية التي سبق تحقيقها في البحر الأحمر، وأشاروا إلى أن إمام صنعاء قد عرض عليهم التعاون في سبيل نزع ولاية (مخا) من الشريف، وضمن لهم المصالح البريطانية فيها، ورفع شأن بريطانيا هناك إضافة إلى حماية وتوفير الأمن لرعايا التبعية البريطانية في (المخا)، وأضاف التقرير أن حكومة الهند لم ترغب في التعاون مع الإمام لسببين :

الأول : أن الشريف يعتبر تابعاً للدولة العلية العثمانية وأحد ولاتها.

الثاني : أن الإمام في وضع لا يؤهله للدخول في صراع مع الشريف، إضافة إلى عدم معرفة نواياه تجاه البريطانيين.

واقترح التقرير أن تقوم حكومة لندن بالاحتجاج لدى الباب العالي عن طريق سفيرها في إستانبول إضافة إلى إبلاغ سفير الدولة العلية في الهند[1].

وبناءً على ذلك فقد كتب اللورد (أبردين) وزير الخارجية البريطاني إلى السفير البريطاني في إستانبول السير (ستراتفورد كاننج) بشأن حادثة (المخا)

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٥)، بدون تاريخ (أواخر ١٢٥٧ هـ تقديراً)، من مجلس شؤون الهند إلى الحكومة البريطانية.

ويطلب منه أن يقدم احتجاجه إلى الباب العالي، وأن يوضح للدولة العلية أن ذلك رُبَّمَا يؤثر على صداقة وتعاون بريطانيا معها، وأوضح وزير الخارجية في تلك الرسالة أن من الضروري أن تقوم الدولة العلية بإجراء مناسب لرد كرامة بريطانيا، وأن تقوم بعزل الشريف الحسين من ولاية (المخا)، وفي حالة عدم قدرة الدولة العثمانية على اتخاذ أي إجراء ضد الشريف فإن بريطانيا سوف تقوم باتخاذ التدابير اللازمة التي يستحقها الشريف، بعد الإقرار بذلك رسمياً من قبل الدولة العثمانية، خاصة وأن بريطانيا تعاني من ضغوط متتالية من قبل الضباط الإنجليز في الهند الذين يلحون في ضرورة تأديب الشريف احسين وعزله من منصبه[١].

وقد أحاطت الحكومة البريطانية المقيم السياسي في عدن (هينز) بـ لخطوات التي اتخذتها ضد الشريف، وعندما علم (هينز) باحتجاج الحكومة انبريطانية على الباب العالي أعرب عن دهشته من تصرف حكومته، نظراً لأن ذلك يعني اعترافاً رسمياً بسيادة الدولة العثمانية على موانى البحر الأحمر، وقد أوضح (هينز) ذلك في برقية بعث بها لحكومته في ٢٧ يونيو (١٨٤٢م) مؤكداً أن (مخا) كانت دائماً تابعة لإمام (صنعاء)، حتى إنه في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر عندما كان للبريطانيين وكالة في (مخا) كان التعامل كه بشأنها مع إمام صنعاء وحكومته، حتى تمكنت قوات محمد علي من السيطرة على المدينة التي سلمها بعد ذلك للشريف الحسين بن علي بن حيدر[٢].

( ) الوثيقة السابقة.

(٢) فاروق أباظة، المرجع السابق، ص ٢٨١.

وقد قامت حكومة بومباي بالاحتجاج بشدة لدى حكومة الهند على التصرف الذي قامت به وزارة الخارجية البريطانية، وقد كانت الحادثة نقطة البداية لإثارة مشكلة سيادة العثمانيين في منطقة البحر الأحمر التي ستصبح في غاية الأهمية عندما تثار من جديد وتحتدم فيما بعد، وعندما تنبهت الدوائر الدبلوماسية في بريطانيا للخطأ الذي ارتكبته عملت على تجاهل موضوع السيادة العثمانية ليكون في طي الكتمان ؛ إذ كان من الممكن أن تتخذ الحكومة العثمانية من حادثة الاحتجاج تلك دليلاً على حقها في السيادة على منطقة البحر الأحمر، غير أن سجلات وزارة الخارجية العثمانية كانت من سوء الترتيب لدرجة أن ذلك الاحتجاج البريطاني لم يعثر عليه خلال احتدام مشكلة السيادة بعد ذلك، فكان ذلك في صالح البريطانيين[١].

ويذكر نائب المقيم السياسي البريطاني في عدن (Playfair) أن الشريف الحسين والشريف حمود لم يتوقفا عن اضطهادهما للتجار الأوروبيين وخاصة الإنجليز المقيمين في موانيهما، وأنهما سجنا واحداً حتى دفع فدية قدرها (١٢,٠٠٠ ريال)، وسجن آخر بحجج كاذبة، وأرغم على دفع (١٦,٠٠٠ ريال) كثمن لحريته، ولقي ثالث نفس المصير وغرم (١٠,٠٠٠ ريال).

وأخيراً بعد أن ضجرا من أعمال القهر الفردية قاما - حسب رواية (Play fair) التي يبدو فيها بعض المبالغة - بصنع صندوق حبوب ضخم سجنا فيه خمسة وعشرين من تجار (المخا) ، وأعلنا أن ثمن حريتهم يجب أن يكون عُشر ممتلكاتهم، مِمَّا اضطرهم لقبول ذلك الشرط، حتى الرعايا البريطانيين لم يستثنوا من هذه الأعمال الوحشية، وجمعت الضرائب الابتزازية على كل

(١) نفسه.

اسلع المصدرة إلى عدن، وسجن التجار دون أدنى سبب، وأرغم أصحاب احرف الريفية الذين كانوا يزورون (المخا) على نقل كل المرضى والفقراء من هناك إلى عدن[١].

وفي السنة نفسها (سنة ١٢٥٧هـ) وضع التجار تحت إسهامات قهرية بحجة تمكين الشريف من إرسال جيش بالاشتراك مع عائض بن مرعي شيخ عسير لمهاجمة عدن، ونفذ أوامره عنوة بسلسلة التجار معاً من رقابهم، حتى أرغموا على الموافقة، وكان نتيجة أعمال الظلم هذه أن أفرغت (المخا) من كل من كان لديه ممتلكات يخشى ضياعها أو كرامة يريد الحفاظ عليها، وحدثت في الحال عملية الهجرة إلى عدن بمعدل (١٢٠٠) شخص شهرياً[٢].

وإزاء هذا الموقف المتعنت من الشريف الحسين تجاه البريطانيين رأت حكومة الهند البريطانية وفي اتجاه آخر - غير ما تقوم به حكومة لندن من احتجاجات لدى الباب العالي - أن تسعى من جانبها لإقامة علاقة ودية مع الحسين بن علي بن حيدر بعد أن ملك زمام الأمور في تهامة، محاولة استرضاءه، ولهذا أصدرت تعليماتها إلى الكابتن (مورسبي Captain Moresby) للتقدم تجاه ميناء(مخا) لمحاولة استرضاء الشريف الحسين وإقامة علاقات ودية معه، وقد نجح كابتن (مورسبي) في الاتفاق مع شريف (مخا) وعقد معه معاهدة تجارية تتفق والمصالح البريطانية في البحر الأحمر[٣].

وقد كانت نقطة الخلاف في تلك المعاهدة هي ما يخص رفع العلم

---

(1) Play fair , Op cit . P . 149

(2) Ibid , 149

(٣) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٢ ؛ د. جادطه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ٢٢٢.

البريطاني في (مخا) حيث أصر الشريف الحسين على عدم رفعه، ووافق القبطان (مورسبي) على ذلك، وقد أشار الشريف الحسين إلى هذه القضية عندما ناقشه (أشرف بك) المكلف من قبل الدولة العثمانية للتحقيق في الموضوع كما سنرى فيما بعد، وقد كتب الشريف اسم القبطان بالعربيَّة هكذا (مورزبين)، ولم تهدأ السياسة البريطانية في إستانبول بل استمرت في تصعيد الموقف لدى الباب العالي طالبة عزل الشريف الحسين بن علي بن حيدر من منصبه[١].

وقد أحيط السلطان علماً باحتجاجات بريطانيا، واطلع على طلب السفير البريطاني في إستانبول عزل الشريف الحسين من منصبه، وقد أحال السلطان الموضوع إلى مجلس الوكلاء لدراسته، وفيما يبدو أن الدولة العثمانية لم تكن لديها المعلومات الكافية عن الوضع في تلك المنطقة، حيث كان مجلس الوكلاء يتساءل عما إذا كان الشريف منقاداً ومطيعاً فعلاً للدولة، وأنه يدفع ما عليه من ضريبة القهوة للباب العالي، وقد وصلت خطابات من شريف مكة محمد بن عون يذكر فيها أنّ المعلومات لديه ليست كافيةً عن حقيقة الوضع في إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية.

وقد طلب مجلس الوكلاء من (تركجه بيلماز)[٢] الذي يعرف المنطقة جيداً أن يقدم تقريراً عن الأوضاع فيها، وعلى ضوء ذلك يُمكن إجابة السفارة الإنجليزية بإمكانية عزل الشريف أو عدم القدرة على ذلك، وبناءً على تقرير

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة بدون رقم، وتاريخها ٤ رمضان سنة (١٢٥٨هـ) عبارة عن أسئلة من أشرف بك إلى الشريف الحسين بن علي بن حيدر وإجابة الشريف عليها.

(٢) انظر لمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية ص : ٢٢.

(تركجه بيلماز) إضافة إلى ما تداولته الصحف عن الأوضاع في اليمن، واحتلال بريطانيا لعدن، فإن المجلس الخاص قد رأى أنه ليس من المناسب أن تتعجل الحكومة العثمانية بعزل الشريف، خاصةً وأن احتلال بريطانيا لعدن قد ثار الشكوك في موقف الدولة العثمانية وتواطئها مع المحتلين، وتساهلها في الوقوف ضد بريطانيا، فإذا أقدمت على خطوة أخرى لصالح بريطانيا وهي عزل الشريف فإن ذلك سيؤدي إلى ثورة شعبية عامة في اليمن ضد الدولة العثمانية، وبالتالي فقد رأى مجلس الوكلاء أنه ليس من الحكمة أن يعزل الشريف في مثل تلك الظروف.

واتفق مجلس الوكلاء في المجلس الخاص على أن تتم الإجابة على السفير البريطاني بأنه سَيُرْسَلُ موظف من طرف السلطنة إلى الشريف الحسين لمناقشته والنظر في إصلاح الأمور، وإذا استدعى الأمر عزله فإن الدولة لن تتأخر في ذلك[1].

واقترح مجلس الوكلاء أن يقوم موظف من كتبة الديوان الهمايوني بالسفر إلى مصر عن طريق البحر لمقابلة والي مصر محمد علي باشا، لأخذ المعلومات الضرورية واللازمة منه، ثُمَّ يتابع سفره من مصر مباشرة إلى جدة لدراسة الأمر مع والي جدة وشريف مكة، وأخذ رأيهما في مسألة عزل الشريف الحسين وتعيين والٍ آخر مكانه، وعلى الموظف المذكور أن يكتب بكل مباحثاته ومشاوراته إلى وزارة الخارجية العثمانية لإبداء مرئياتها قبل اتخاذ أي قرارات في هذا الشأن.

وقد رشح مجلس الوكلاء السيد (أشرف بك بن سليم ثابت أفندي) أحد

(١ مسائل مهمة، اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٥)، بتاريخ ١٢٥٨ هـ / من الصدر الأعظم إلى السلطان.

كتبة الديوان السلطاني للقيام بهذه المهمة، نظراً لما يتمتع به من علم ودراية بأحوال الحجاز واليمن، وحدد له مبلغاً قدره خمسون ألف قرش (٥٠,٠٠٠) كمصاريف سفرية للقيام بالمهمة المذكورة، وأن تصرف له فوراً من الخزينة الجليلة في إستانبول، ويتم تسديدها من خزينة الحجاز فيما بعد[١].

وبعرض الموضوع على السلطان صدرت الإرادة بالموافقة على ما اقترحه الوكلاء في هذا الشأن، واعتماد المبلغ المقترح لتغطية مصاريف الرحلة، على أن يكتب إلى والي جدة لتسوية المبلغ مع الخزينة السلطانية.

وبالنسبة للموقف مع السفارة البريطانية في إستانبول فإن مجلس الوكلاء اقترح أن يرسل إليها ما يفيد بأن الدولة سوف تنظر في إمكانية عزل المذكور وأنها أرسلت أحد موظفيها لدراسة الأمر من جميع نواحيه[٢].

وبناء على ذلك فإن سفير بريطانيا بعد اطلاعه على قرار الحكومة العثمانية بإرسال أحد موظفيها إلى اليمن اقترح أن يقوم هو بدوره بإبلاغ حكومته بإرسال أحد موظفيها إلى هناك للالتقاء بأشرف بك وتدارس الموضوع سوياً، ووافقت وزارة الخارجية العثمانية على ذلك.

وتوجه أشرف بك إلى مصر عن طريق بيروت حيث وصلها يوم الجمعة ١٦ صفر سنة (١٢٥٨هـ) وأقام بها خمسة أيام، ثُمَّ انتقل على إحدى السفن الشراعية إلى الإسكندرية ووصلها بعد ثلاثة أيام، ومكث في الحجر الصحي بها حوالي ستة أيام، وقد التقى بمحافظ الإسكندرية (زكي أفندي) وسأله عما إذا كان والي مصر موجوداً في القاهرة فأفاده بأنه موجود في (منيا القمح)

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) نفس الوثيقة.

شرق القاهرة، والتقى أشرف بك بعد ذلك بوالي مصر محمد علي باشا وناقش معه الموضوع، واستفسر أشرف بك من محمد علي عن وجود معاهدة تجارية بينه وبين الإنجليز تبيح لهم الاستفادة التجارية من موانى البحر الأحمر وخاصة (المخا)، وأفاد محمد علي بأن المعاهدة التجارية معهم ألغيت وأنه لم يبق بينه وبينهم إلاَّ معاهدة القطن التي تنتهي بعد حوالي ثلاثة أشهر[1]، وقد أبدى محمد علي باشا رأيه حول موضوع الشريف الحسين، وزود أشرف بك بالمعلومات اللازمة.

وأرسل الباشا تقريره إلى الباب العالي بتاريخ ٣ ربيع الآخر سنة (١٢٥٨هـ) واقترح فيه طريقين لحل هذا الموضوع :

أولهما : بضمان الأمير المذكور - الشريف الحسين - يتم ترضية الرعايا والتجار الإنجليز.

ثانيهما : عزل الشريف المذكور وتعيين وال جديد من جانب الدولة العلية لإدارتها بطريقة حسنة.

أمَّا بخصوص الطريق الأول، فإنه عند وصول أشرف بك إلى مكة المكرمة، فإنه يقوم ببحث ودراسة هذا الأمر مع كل من والي جدة عثمان باشا وشريف مكة والتنسيق معهما، ثُمَّ يلتقي بعد ذلك مع الشريف الحسين في اليمن للتباحث معه بطريقة حسنة ولطيفة حتى يُمكن جذبه إلى الدولة العثمانية، وقناعه بأنه أحد أمرائها وممن يحسبون عليها، وعلى أشرف بك أن يلوّح باقوة أثناء مفاوضاته مع الشريف لكي يقبل الإرادة العلية الصادرة من

(١) مسائل مهمة، اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦) وتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٥٨ هـ / من السيد محمد أشرف بك إلى الصدر الأعظم بشأن مقابلته مع محمد علي باشا.

السلطان، ويشير إلى أنّ الدولة سترسل إليه القوات والسفن الحربية لإخضاعه في حين رفضه إنهاء الموضوع بهدوء وسلام.

أمَّا الطريق الثاني أو الحل الثاني وهو تنصيب والٍ جديد، فإن ذلك يعني عزله بالقوة العسكرية البرية والبحرية عن طريق السيطرة على الموانئ اليمنية قبل إصدار أي قرار يتعلق بالولاية.

واقترح محمد علي باشا أنه لا يُمكن الأخذ بالحل الثاني قبل تجربة الحلّ الأول، وأخذ رأي شريف مكة محمد بن عون ووالي جدة عثمان باشا والفريق أحمد باشا قائد القوات العثمانية في الحجاز ؛ لأنهم جميعاً أكثر قرباً من المكان ومعلوماتهم أكثر دقة[1].

وقد لوحظ في تقرير محمد علي باشا تأكيده على عدم استعمال الشدة مع الشريف الحسين حاكم (المخا) ومحاولة إرضائه وإدخاله تحت طاعة الدولة العلية، نظراً لكونه يتمتع بقوة ومركز ممتاز، ولا يُمكن عزله إرضاءً للإنجليز خاصة أنهم يبالغون في توصيل المعلومات للدولة العثمانية، ولعل هذا الموقف يمثل مدى حنق الباشا على الإنجليز ومعرفته بدسائسهم ومؤامراتهم.

وبعد وصول (أشرف بك) إلى جدة تباحث مع والي جدة (عثمان باشا) حول الموضوع، ثُمَّ انتقل إلى مكة المكرمة لمقابلة الشريف (محمد بن عون) واتفق الرأي على أن يقوم (أشرف بك) ومعه كل من (حسين أفندي) كاتب ديوان شريف مكة والكتخدا (رشيد آغا) بالسفر إلى اليمن للبحث والتقصي واستجلاء المعلومات الصحيحة حول ما ذكر بشأن الشريف الحسين بن علي

(١) مسائل مهمة، اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) في ٣ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ، من محمد علي باشا إلى السلطان، تقرير حول مهمة أشرف بك.

ابن حيدر، وتَمّ تزويد الوفد برسالة تحمل الوصايا والنصائح للشريف للانقياد والطاعة[١].

وقد وصل (أشرف بك) إلى اليمن والتقى بالشريف في (زبيد) في أوائل شهر جمادى الأولى سنة (١٢٥٨هـ) ولم يتخذ (أشرف بك) أي إجراء رسمي بل اكتفى بنقل تحيات ومشاعر والي جدة (عثمان باشا) وشريف مكة (محمد بن عون) إلى الشريف الحسين حيث يظهر لنا ذلك جلياً في عبارات رسالة الشريف الحسين إلى والي جدة (عثمان باشا)[٢] ويظهر أن أشرف بك قد حصر حديثه مع الشريف في ثلاث نقاط رئيسة هي[٣] :

١ - مدى طاعة الشريف للدولة العثمانية وهل هو يقوم بالدعاء للسلطان على منابر ومساجد منطقته.

٢ - مدى موافقة الشريف على افتتاح قنصلية إنجليزية وما السبب في إغلاق القنصلية السابقة.

٣ - مدى العلاقة بينه وبين أمير عسير عائض بن مرعي[٤].

وقد اتضح للمبعوث العثماني (أشرف بك) أن الشريف لا يريد العصيان والوقوف في وجه الدولة العلية، وأنّ لديه الاستعداد للإعلان باسم الدولة والسلطان إذا ما تَمّ تنصيبه رسمياً من قبل الدولة حاكماً على (المخا) وملحقاتها.

---

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) بدون تاريخ (خلاصة للحفظ أعدها كتبة الديوان).

(٢) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة عربية رقم (١٧٩٧) وتاريخ ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ، رسالة من الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى والي جدة عثمان باشا.

(٣) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦) وتاريخ ٣٣ رجب سنة ١٢٥٨ هـ، من محمد بن عون إلى الصدر الأعظم.

(٤) الوثيقة السابقة.

أمَّا بالنسبة للقنصلية الإنجليزية فقد أوضح الشريف أنها افتتحت في السابق بموجب أمر صادر من محمد علي باشا، أمَّا الآن فهي موجودة تحت حكم الدولة العلية، ولأجل بقاء القنصل في (المخا) فلابد من صدور أمر سلطاني بذلك، وبمناقشة علاقة الشريف بأمير عسير أوضح أنها علاقة طيبة وأنه متفق معه على طاعة الدولة العثمانية، وليس لهما من طلب سوى إصدار فرمان عال بتولية كل منهما حكم الجهة التي يسيطر عليها[١].

وبناءً على ذلك فقد وعد (أشرف بك) بأنه سيدرس كل هذه الأمور مع والي جدة وأمير مكة للكتابة بذلك إلى الباب العالي، وطلب من الشريف أن يقدم له التماساً إلى السلطان، ولم يتضح من الوثائق التي بين يدي شيء عن مقابلة (أشرف بك) لأحد مندوبي أمير عسير، ولكن يبدو أن هناك اتصالاً بين المبعوث العثماني وعائض بن مرعي، حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن أمير عسير مطيع للدولة العثمانية ومحافظ على الطريق والأمن، وأنه قد أرسل التماساً بطلب الولاية مع مجموعة من مشايخ عسير، وقد تعهدوا بذلك عند حضرة والي جدة[٢].

وتظهر حنكة الشريف في حرصه على إصدار أمر سلطاني لأمير عسير أيضاً حتى يُمكن أن يتجنب الصدام مع إمارة عسير في حال صدور الأمر السلطاني له فقط، حيث سينظر إليه كتابع للدولة العثمانية يجب محاربته، وفي صدور أمر لمنافسه عائض بن مرعي يصبح الاثنان من أتباع الدولة العثمانية، ويجنب إمارته ويلات الصراع مع عسير.

---

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧)، بدون تاريخ (خلاصة للحفظ أعدها كتبة الديوان).

(٢) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٦)، وتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٥٨ هـ، من شريف مكة محمد بن عون إلى الصدر الأعظم..

وبعد عودة (أشرف بك) إلى جدة التقى (بعثمان باشا) ودرس معه نتائج رحلته، وكذلك انتقل إلى الطائف لمقابلة الشريف (محمد بن عون) لاطلاعه على ما وصل إليه خلال مباحثاته مع الشريف وتم إشعار الباب العالي بذلك.

وبناءً على ما وصل من الباب العالي من معلومات بشأن المعاهدة المعقودة مع بريطانيا، وإرسال صورتها إلى والي جدة مع (أسعد أفندي) أحد وكلاء بوابي القصر، وبتدارس الموضوع بين والي جدة وشريف مكة رُئي أنه من المناسب أن يعود (أشرف بك) إلى اليمن لتبليغ الشريف شفاهاً بموافقة الدولة العلية على بقائه حاكماً على اليمن، وأخذ موافقته على افتتاح القنصلية البريطانية في (المخا) إضافة إلى التزامه بدفع المصروفات الحجازية، وإعانة القهوة للمطبخ السلطاني، وقد أبلغ الباب العالي بهذا الإجراء[١].

وفي اليوم الحادي عشر من شهر شعبان سنة (١٢٥٨هـ) تحرك المبعوث الثماني (أشرف بك) من جدة إلى اليمن مرة أخرى لمقابلة الشريف في (زبيد) وتسليمه التحريرات الخاصة بعلاقته مع الدولة العثمانية[٢].

وقد أشار (أشرف بك) في تقريره حول مأموريته بتاريخ ٣ رمضان سنة (١٢٥٦هـ) الخاصة باليمن، حيث أفاد أنه وجه ثلاثة أسئلة إلى الشريف، وكان السؤال الأول يتعلق بالقنصل الإنجليزي بـ (المخا) الذي طرده الشريف، وكسر عهود بيرقهم، وأن إنجلترا طلبت عن طريق ممثلها في إستانبول التحقيق حول

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧)، وتاريخ ١ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ، من والي الحجاز عثمان باشا إلى الصدر الأعظم.

(٢) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧)، تاريخها أواخر ١٢٥٨ هـ تقديراً، من مجلس الأحكام العدلية إلى السلطان.

هذا الموضوع، وأمر الباب العالي الخاص بذلك، وطلب منه الإجابة على حسب ما هو متبع من إجراءات واتباع قوانين التحكيم.

وبناءً على ذلك فإن الدولة العثمانية قد أرسلته خصيصاً لأجل العمل على إرضائهم والتحدث مع قومندانهم وقبودانهم، مع العمل على رفع بيرقهم على حسب ما هو متبع منذ مدة، ومعاملة قنصلهم معاملة حسنة[١].

وقد أجاب الشريف الحسين على ذلك، بأن البيرق لم ينصب قبل أن يسيطر محمد علي باشا على اليمن، ويشير أنه شاهد (المخا) بعد سيطرة محمد علي في عامي (١٢٥٠هـ - ١٢٥١هـ) ولم يكن للإنجليز بيرق في تلك المدة أو قبل ذلك، وعندما تولى الحكم وأصبحت (المخا) من ضمن ممتلكاته، أعاد نفس الوضع السابق، إظهاراً لشعار الإسلام، وإبطالاً لشعار الكفر، ولم يكن بالبندر قنصل بل كان في مرسى (المخا) قبطانان، فنزلا إليه وسلماه كتاباً بأمر (السركال) المقيم ببندر عدن، مضمونه إرسال القبطان (مورزبين)[٢] إليه للتباحث في الأمر، واتفق معه على عدم رفع البيرق، وأن يستمروا على العوايد القديمة في جميع المعاملات، وأنه تم كتابة الاتفاق على ذلك، ولم يحصل من الطرفين اختلاف بخصوص ذلك، ولم يطرد أحد ولايوجد دليل على ذلك[٣].

وثانياً : لو أن بيرق الإنجليز الموجود بـ (المخا) في ذلك الوقت قد رفع بأمر السلطان كان قد أظهر له القبطان الأمر، فإنه مطيع لأوامر السلطان، واستشهد ببعض الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تدل على وجوب طاعة ولي الأمر.

---

(١) تقرير أشرف بك بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ.

(٢) القبطان مورسبي . (Cptain Moresby)

(٣) تقرير أشرف بك بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ.

وتبدو حنكة الشريف السياسية في قوله : (فإن كان الأمر في الحال وارداً من مولانا السلطان - دام مجده - مخصوصاً إلينا، فيظهر علينا حتى تكون ذمتنا بارية، ونقول سمعنا وأطعنا، وهو الراعي وكل راع مسؤول عن رعيته، وإن كان إلاَّ بالمكالمة لأجل المصالح، فذمتنا بارية والله تعالى يقول : ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾[١]، وقال نبينا : ﷺ «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده او بلسانه او بقلبه، وذلك من اضعف الإيمان» فقد غيرنا ما استطعنا تغييره كما هو الواجب علينا من قبل الله سبحانه، ونحن باقون على ما نحن عليه من تغيير هذا المنكر، ونعتقد أنه مِمَّا يرضي الله ثُمَّ يرضي مولانا السلطان أعزه الله، فإن جاءنا أمر كريم مستقل إلينا بإعادة بيرق الكفار، وإظهار شعارهم، امتثلنا للأمر وكان ذلك إلى ذمة مولانا السلطان أعزه الله، وسمعنا وأطعنا، وبريت ذمتنا»[٢].

وأمَّا السؤال الثاني الذي وجهه أشرف بك إلى الشريف فكان بشأن رفع الدعاء على منابر المساجد للسلطان العثماني، وبرر (أشرف بك) ذلك بأن «إقليم اليمن من القديم مملوك وموروث لحضرة مولانا السلطان ظل الله في الأرض، فبناءً عليه يقتضي الإعلان باسم مولانا السلطان على منابر مساجده الشريفة، ويدعى له بها كما هو الجاري في سائر الممالك المحروسة، فهذا أُمرت شفاها أخبر به جنابكم لأجل العمل بمضمونه»[٣].

وكان جواب الشريف : «... فنقول الأمر حقيق كما ذُكر، والدعاء واجب لسلطان المسلمين أعزه الله بتوحيده، لكن لا يُمكن إعمال شيء من الأمور

(١) سورة الحج : ٤١.

(٢) تقرير أشرف بك بتاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ، ص ٢.

(٣) نفس التقرير.

الدينية والدنيوية إلاَّ بأمر كريم من الدولة العلية، يرد به فرمان إلى القائم في أرض اليمن حسب العادة الجارية قديماً، فنحن في الحال ندعو لسلطان المسلمين عقب الصلوات بالنصر على أعداء الدين حتى يرد إلينا الأمر الكريم ونعلن بالدعاء على المنابر، ويظهر أمرنا عند الخاص والعام أننا من جملة خواص السلطان»[١].

وقد كان سؤال (أشرف بك) الثالث للشريف بأنه في حالة صدور فرمان سلطاني بإحالة منصب جميع الأماكن التي تحت سيطرته إليه رسمياً فهل سيلتزم بدفع المقدار السنوي المعتاد من القهوة إلى المطبخ السلطاني ؟ وهل سيدفع الإعانة النقدية للمساعدة في مصاريف الحرمين الشريفين إضافة إلى حسن التزامه وطاعته للدولة[٢] ؟

وأجاب الشريف : «... فلابأس بإحالة منصب أقطار اليمن إلينا جميعاً بإعطاء فرمان في يدنا على الأقطار الذي عليها المعتاد السنوي إن كان بُن أو غيره، فإذا صارت في يدنا جميعاً من غير نقص سلمنا المعتاد بالوفاء والتمم من غير اختلال ولا اختلاف، ونبذل حسن الخدمة للدولة العلية حسب الذي يجب علينا من قبل الله سبحانه وتعالى»[٣].

وقد وقّع كل من الشريف وأشرف بك على التقرير المذكور، ويبدو لنا من خلال الأسئلة والإجابات أن الهدف الرئيس لدى المبعوث العثماني إلى اليمن هو تأكيد سلطة الباب العالي على تلك الجهات، وذلك من خلال طلبه الدعاء للسلطان على منابر المساجد، إضافة لدفع ضريبة سنوية من البُنّ للسلطان،

(١) نفسه.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه.

و لمشاركة في مصروفات الحرمين الشريفين، ولكن الشريف أبدى مقدرة سياسية رائعة في جميع إجاباته، حيث كان يدرك وهو في بداية ولايته أنه لا يُمكن الدخول مع الدولة العثمانية في صراع قد يؤدي إلى أن يفقد سلطته على إمارة (أبو عريش) ، إضافة إلى تربص بعض القوى المحلية به ولذلك فقد كانت إجاباته جميعاً تنصب في مسار واحد، وهو ضرورة إصدار فرمان سلطاني يؤكد ولايته على المناطق اليمنية التي استلمها من محمد علي باشا، وبذلك يضمن الاعتراف به رسمياً، إضافة إلى حماية الدولة له ضد المؤامرات البريطانية.

أمَّا فيما يتعلق بالعلم البريطاني فقد كانت إجاباته مقنعةً لأشرف بك، حيث كان الشريف يبدي حرصه على تلك المناطق من التسلط البريطاني الذي كنت سيطرته ظاهرة على موانى البحر الأحمر، وقد أخرج نفسه من المسؤولية تجاه حادثة (المخا) بأنه لا يوجد ما يثبت أحقية بريطانيا في فتح قنصلية لها، ولم يصدر له أمر من السلطان بذلك، وعلى هذا فإنه يعتبر أنّ من تمام المسؤولية والرعاية والأمانة أن يمنع أي شعار للكفار، براءة للذمة، ثُمَّ يربط ذلك بصدور أمر سلطاني إليه بالإذن بفتح قنصلية، مِمَّا يجعل من ذلك دليلاً آخر على اعتراف الباب العالي بسلطانه في تلك الأماكن.

وقد اشتكى الشريف من تعدي الإنجليز على بندر عدن، وهتكهم لحرمة الإسلام بجعلهم المساجد مرابط للخيول والبغال والحمير، ومأوى للكلاب والخنازير، وناشد السلطان بالتدخل قائلاً : «... ونعتقد أن ذلك لم يبلغ إلى المسامع الشريفة، ولو بلغه ما قرّ له قرار حتى يزيل هذه الطائفة عن بلاد الإسلام، كيف وهو يجاهد الكفار ويغزوهم في ديارهم، وعدن هو من الأقطار

اليمنية والجميع بلاد السلطان، ولا وقع قبض عدن إلاَّ برضى طائفة أشراف من برور البندر المذكور وسكوت محمد علي باشا، فيا لله ويا للإسلام، الحمية الحمية في الإسلام، الغيرة الغيرة على الإسلام...»[١].

ويبدو أن الشريف الحسين لم يتفهم الموقف الدولي حينذاك، أو أنه يتجاهل ذلك؛ لأنّ الدولة العثمانية كانت في مرحلة من الضعف والتفكك وعدم القدرة على الوقوف ضد المطامع الاستعمارية في أراضيها، بل إنها استعانت ببريطانيا وفرنسا ضد تمرد محمد علي باشا آنذاك، أمَّا بالنسبة لسكوت محمد علي باشا فمن المعروف أن محمد علي قد أجبر بموجب معاهدة لندن سنة (١٢٥٦هـ) على ترك جميع الممتلكات الأخرى عدا مصر، والشريف نفسه قد استلم اليمن منه - أي بعد خروج قواته - فكيف يتدخل محمد علي ضد بريطانيا التي وقفت له بالمرصاد، وعملت على تصفية جيشه، وإغلاق مصانعه، وما ترتب على ذلك من نتائج.

وبانتهاء أشرف بك من مهمته في (زبيد) أوضح للشريف أنه سيؤيد تعيينه، بل من المحتمل أنه أبلغه شفاهًا بالموافقة على تنصيبه حاكماً على اليمن بناءً على تفويض من الباب العالي وبالتنسيق مع شريف مكة ووالي جدة، على أن يلتزم الشريف بالطاعة للسلطان، والسماح للقنصل البريطاني بالبقاء في (مخا) بعد وصول الأمر السلطاني إليه، وزوده بصورة من معاهدة الصداقة المعقودة مع بريطانيا[٢].

وقد أشار المؤرخ المحلي (الحسن بن أحمد عاكش) إلى ذلك، وهو

(١) التقرير السابق.

(٢) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧) بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٥٩ هـ، من مجلس الوكلاء إلى السلطان.

الشخصية المقربة من الشريف الحسين، يقول عاكش في أحداث عام (١٢٥٨هـ) : «... وفيها وصل رأي من السلطان - صاحب الروم - عبدالمجيد يقتضي للشريف على جهة اليمن بالتأييد، وإنَّما يطلب منه الإعلان له بالخطبة على رؤوس المنابر، وذلك بواسطة محافظ جدة وشريف مكة، فقابل الشريف ذلك الرأي بالامتثال، ورآها يداً للسلطان في الظاهر...»[١].

بل نجد المجتمع المحلي يتحدث عن تلك الاتفاقية بين الشريف والمبعوث العثماني (أشرف بك) ويتساءل عن مدى جواز رفع بيرق الكفار - الإنجليز - في (المخا) ، وقد وُجه سؤال إلى الحسن بن أحمد عاكش - أحد قضاة الشريف - من بعض أعيان (زبيد) يسأله عن حكم السماح للإنجليز برفع علمهم في (المخا) ، ورد عليهم (عاكش) موضحاً جواز ذلك، ومستدلاً بقوله تعالى : ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ ومبرراً تلك الموافقة بضعف المسلمين وقوة الكفار قائلاً : «... ويكفي في المادة وما نحن فيه من هذا القبيل ؛ لأن الإفرنج هم الطالبون للصلح على رد بيرقهم مع عدم الاستطاعة في الحال لأهل الإسلام في مقاومتهم من جميع الوجوه، وربَّما تعدى ذلك إلى ما هو أكبر من البيرق، ودفع المفسدتين بأخفهما معتبر في هذه الشريعة...»[٢].

وقد كان رد الفعل لدى الإنجليز في عدن سيئاً تجاه تطور الأحداث لغير مصلحتهم، حيث توقعوا أن يقوم أشرف بك باتخاذ إجراءات أكثر صرامة وقوة تجاه الشريف، بل توقعوا أن يقوم بتأييد مطالب بريطانيا في عزله، وقد اتهمه

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٧٣.
(٢) نفسه، ٣٧٤ - ٣٧٦.

الإنجليز بالتهاون في تنفيذ مهمته، وأنه من المحتمل أن الشريف رشاه ؛ لأنه تجنب كل فرصة للقاء السيد (كروتندن) الممثل السياسي في عدن الذي أُرسل ليجتمع به[١].

أمَّا بالنسبة لإمام صنعاء فإنه قد عرض خدماته أكثر من مرة للتعاون مع بريطانيا في سبيل القضاء على الشريف الحسين، فقد أرسل في الثاني والعشرين من أبريل سنة (١٨٤١م) بعثة إلى عدن تحمل الهدايا القيمة، وتهدف إلى طلب تعاون البريطانيين عن طريق البحر لتمكين الإمام من انتزاع موانئ تهامة من أشراف (أبو عريش) ، ولكن مبدأ عدم التدخل في السياسة العربيَّة الذي فرض على الممثل السياسي في عدن وقف دون الموافقة على هذا الطلب[٢].

وقد أرسل الإمام مبعوثاً آخر في يوليو لتجديد طلب التدخل العسكري، وفوض مندوبه الذي كان يشغل منصب حاكم (تعز) لتقديم أي شروط، وأعرب عن رغبة سيده لتوقيع أية اتفاقية قد يمليها البريطانيون، أو التنازل عن (زيلع) أو أي من ممتلكاته كثمن لهذا التعاون، ورغم أن الممثل السياسي كان متعاطفاً بحق مع حاكم صنعاء فقد أخبره أن البريطانيين قرروا الوقوف إلى جانب الحياد التام بخصوص النزاعات التي كانت تعصف باليمن[٣].

وقد كتب المقيم السياسي البريطاني (هينز) إلى المجلس السري (The Secret Bord) لشركة الهند الشرقية البريطانية بأن إمام صنعاء عاد مرة أخرى وعرض عليه تعاوناً بريطانياً يمنياً لحصار (مخا) في مقابل تنازل الإمام لبريطانيا عن تهامة بعد تخليصها من حكم الحسين، وقد وصل الأمر بالإمام

(1) Play fair , OP . cit , P . 149

(2) Ibid , P . 148

(3) Ibid , P . 149

لى هذا الحد نكايةً بالشريف نظراً لأنه لم يكن قادراً على التغلب عليه حينذاك[١].

وفي مستهل عام (١٨٤٣م) أرسل الإمام إلى عدن للمرة الثالثة راجياً مساعدة البريطانيين، وطلب أن يفوض ضابط إنجليزي لزيارته في صنعاء ليتشاور معه حول أفضل السبل لطرد المغتصبين من ساحل تهامة، إلاَّ أن نفس الرد أعيد إليه كما في السابق[٢].

وقد عاد أشرف بك إلى جدة واجتمع بمحافظها عثمان باشا وعرض عليه كل ما قام به أثناء مهمته، وقد أرسل عثمان باشا تقريره إلى الصدر الأعظم موضحاً له فيه قيام أشرف بك بمهمته على خير ما يرام ويطلب منه ما يلي :

١ - إصدار فرمان بتولية الشريف الحسين بن علي بن حيدر على جميع المناطق التي تحت يده بما فيها (المخا) وتوابعها.

٢ - إصدار أمر سلطاني بافتتاح قنصلية إنجليزية في (المخا) وفق معاهدات الصداقة مع بريطانيا.

٣ - إصدار فرمان بتولية الشيخ عائض بن مرعي على عسير تحقيقاً لمفهوم التبعية العثمانية[٣].

وبناءً على التقارير الواردة من شريف مكة محمد بن عون، ووالي جدة عثمان باشا، والمبعوث العثماني أشرف بك فقد عقد مجلس الأحكام العدلية جلسته في يوم السبت ١١ محرم سنة (١٢٥٩هـ) لدراسة كافة التحريرات

(١) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٢.

(2) Play fair , op.cit , P . 150

(٣) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧)، وتاريخ ٢١ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ من والي جدة عثمان باشا إلى الصدر الأعظم.

الواردة في هذا الشأن، وقدم تقريراً شاملاً عن القضية إلى السلطان، موضحاً له ما قام به المبعوث السلطاني من جهود، ومبيناً موقف الشريف الحسين بن علي بن حيدر وأمير عسير من الدولة العثمانية، واشتمل التقرير على مطالب الشريف بشأن تنصيبه والياً على المخا واليمن، وكذلك ما يتعلق بالقنصلية الإنجليزية وغيرها من القنصليات الأجنبية، وتطرق التقرير إلى مسألة سيادة الدولة العثمانية على الموانى الموجودة على ساحل البحر الأحمر، وضرورة إصدار فرمان سلطاني بتولية الشريف عليها حتى يُمكن الوقوف أمام أي تدخل أجنبي في أي جزء من تلك المنطقة[1].

وفي يوم السبت ١٨ محرم (١٢٥٩هـ) عقد مجلس الوكلاء جلسته النهائية في موضوع الشريف الحسين بن علي بن حيدر وقرر ما يلي :

أولاً: بما أن الشريف الحسين بن علي بن حيدر مطيع ومنقاد للدولة العثمانية، وملتزم بدفع الضريبة السنوية من القهوة، والمساهمة في مصاريف الحرمين الشريفين، فإن ذلك يعد كافياً لإصدار فرمان من السلطان بتنصيبه على (المخا) وما جاورها إضافة إلى تثبيته أميراً على (أبو عريش) .

ثانياً: تنصيب الشيخ عائض بن مرعي أميراً على عسير.

ثالثاً: تكليف والي جدة عثمان باشا للتنسيق مع الشريف الحسين بن علي بن حيدر حول إمكانية استمالة إمام صنعاء واستدراجه نحو الدولة.

رابعاً : على الرغم من اعتراض السفير الإنجليزي في إستانبول (مستر كاننج)

(١) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٨٩٧)، وتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٥٩ هـ من مجلس الوكلاء الى السلطان.

على نتائج مأمورية أشرف بك، إلاَّ أن المجلس قد اقتنع بوجهة نظر المبعوث السلطاني بعدم عزل الشريف، وعلى وزارة الخارجية أن تكتب مذكرة مناسبة من أجل حل الإشكال المتعلق بموضوع القنصلية.

خامساً : إصدار أمر للشريف الحسين بن علي بالإذن للقنصلية الإنجليزية بممارسة مهامها في المخا.

سادساً : أن يتم التنسيق والمشاورة بين الشريف الحسين والأمير عائض مع والي جدة وشريف مكة بشكل دائم ومستمر.

وقد عرضت هذه المذكرة على السلطان فأصدر الإرادة السامية بالموافقة عليها وإقرارها[١].

وبعد صدور موافقة السلطان على ما ورد في مذكرة مجلس الوكلاء، صدر فرمان سلطاني بتولية عائض بن مرعي أميراً على عسير، على أن ينسق مع شريف (أبو عريش) في كل ما من شأنه حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة : «... وابذل الاقتدار واللباقة باستحصال أسباب حماية القبيلة التي هي تحت إدا_تك بحسن الضبط والربط والإدارة، وباستكمال وسائل صيانتهم ورفاه حالهم واستراحتهم من كل الوجوه دائماً، واحفظ الطرق والمسالك من مكايد اللصوص والاشقياء، حتى يمر المسافرون والعابرون[٢] وكافة أبناء السبيل بكمال السلامة والراحة والأمنية، تحت ظل سلطنتنا السنية، متفقا مع الأمير المشار إليه، واتبع رأي أمير منطقة مكة المكرمة... مع والي جدة المعمورة وشيخ الحرم...»[٣].

---

(١) سسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) وتاريخ ٢ صفر ١٢٥٩ هـ، من مجلس الوكلاء إلى السلطان.

(٢) _ردت في الفرمان هكذا : المسافرين والعابرين.

(٣) خط همايون، سجل رقم ١١، صفحة ٣٠٨، صورة الفرمان السلطاني بتاريخ أوائل صفر ١٢٥٩ هـ.

أمَّا بالنسبة للشريف فقد صدر الفرمان السلطاني في الثالث والعشرين من شهر محرم سنة ١٢٥٩هـ : «... فبالجملة أن ما يقرؤه المؤذنون والخطباء من التعريف والخطبة في محافل الجوامع ومنابرها في أيام الجمعة التي هي أعياد المؤمنين، وفي العيدين يجب أن يقرؤه بعد اليوم في الأمكنة التي هي تحت إدارتك باسمنا السامي المليكي كما كان، وأن يفرحوا قلوب أهل الإيمان، ويجب عليك أيضاً أن تؤدي وتوفي الترتيبات الحجازية المعينة في أوقاتها وأوانها سريعاً، وأن يصدر ويحرر فرماننا الهمايوني مرة كل ثلاث سنين لإبقائك.

والحاصل فهذه الشروط المقررة وجهنا وفوضنا إدارة خطة (مخا) مع أساكلها، ومع أرض تهامة وجبالها، إلى عهدة أهليتك في اليوم الثالث والعشرين من شهر محرم الحرام لسنة تسع وخمسين ومائتين وألف... وبادر بإجراء مراسم المكاتبة والمخابرة مع أمير مكة المكرمة ووالي جدة المعمورة دائماً، واتبع رأيهما وإفادتهما، وابذل وانثر الجهد والطاقة أيضاً بحماية الأشخاص الذين كانوا تابعين إلى الدول الفخيمة، ولاسيما الدولة الإنكليزية في القرب والجوار، تاجراً كان أو غيره، ممن تبعتهم إذا جاؤوا إلى تلك الممالك وذهبوا ورحلوا(*) عنها حسب المصالح، وما هي معقودة بين دولتنا العلية الأبدية القيام وبين الدول المشار إليهم من العهود والشروط، احفظها وراعيها كمال الحفظ والرعاية عن تطرق الخلل إليهم، وخذ رسوم الجمرك على مقتضى التعريفة المقررة، ولا تأخذ فلساً زائداً وخارجاً من التعريفة، وَن المأمورين عن جانب الدول الذين يقال لهم (قونسلوس)[1] لكونهم في مقام

(*) في الأصل: ورحبوا؛ ولا يستقيم بها السياق.

(١) القناصل.

وكيل الألجي[١] يفتحون الباندیرة[٢] من القديم في الممالك الإسلاميَّة، كما يعتحونه الألجيون في دار خلافتنا العلية، فلذا يلزم عليك أن تعطي الرخصة لجميع قونسلوس الدول بأن يقيموا الباندیرة، ويعلقوها أعلى المنازل التي سكنوا فيها، فقط إذا وجدت في أيديهم برواتنا الشريفة، وأوامرنا العلية بنصبهم وتعيينهم، وأوف الترضية العلنية للحركة غير المرضية التي روي وقوعها عن جانبك في حق من هو مأمور الدولة الإنجليزية، على حسب إيجابها وضمن الضرر والخسار الذي يخبر وقوعه أيضاً عن طرفك... »[٣].

وقد كلف أشرف بك بمناسبة الجلوس السلطاني أن يقوم بحمل الفرمان الخاص بالشريف الحسين، والسفر إلى اليمن لتقليد الشريف الولاية بموجب المراسيم المعتادة، وقد تم الاتفاق في إستانبول مع السفارة الإنجليزية على أن توسل قنصلها الرسمي إلى (المخا) ليحضر مراسم التنصيب، وليقوم أشرف بك بنفسه بإنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بفتح القنصلية، وإصلاح جميع الأوضاع المتعلقة بذلك[٤].

وفي شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٥٩هـ الموافق يوليو سنة ١٨٤٣م، تم تقليد الشريف الحسين منصب الباشوية في مراسم عظيمة على يد أشرف بك، والتزم بدفع سبعين ألف دولار لخزانة الدولة العلية[٥].

---

(١) كلمة فارسية وتركية تعني السفير أو الرسول.

(٢) الراية الأجنبية.

(٣) خط همايون، سجل رقم ١١، صفحة ٣٠٥، صورة الفرمان السلطاني بتاريخ أواسط شهر صفر الخير سنة ١٢٥٩ هـ

(4) Play fair , Op.cit , P . 150

وانظر أيضاً : مسائل مهمة – اليمن، وثيقة رقم (١٧٩٧) في ٢ صفر سنة ١٣٥٩ هـ.

(5) Play fair , Op.cit , P . 150

وعندما تأخر القنصل البريطاني في الحضور إلى (المخا) ، قام أشرف بك بعد الانتهاء من مراسيم التنصيب بالسفر إلى عدن ليلتقي والشخص الذي سترشحه الحكومة البريطانية قنصلاً في (المخا) ليسلم له مهامه، ولكن بعد تأخير دام حوالي خمسة أشهر في عدن لم تظهر خلالها دلائل على مجيء القنصل المعين حديثاً، رحل أشرف بك عائداً إلى الحديدة[١].

وكان طبيعياً أن يتحول موقف البريطانيين من بعثة أشرف بك من التفاؤل إلى الاحتجاج، خاصةً بعد تنصيب الشريف في (مخا) وإعلانه (باشا) على موانى تهامة وما حولها[٢]، ولكن المقيم السياسي في عدن (هينز) وكرد فعل على موقف الشريف الحسين بن علي بن حيدر عرض على إمام صنعاء أن يفتح ميناء عدن لتصدير البُنّ اليمني بدلاً من تصديره عن طريق (مخا) ، وقد نجح (هينز) في ذلك، وأصبح معظم محصول البُنّ اليمني يصدر لخارج اليمن عن طريق عدن، حيث يتفادى التجار دفع الضرائب التي كانت تفرض في ميناءي (مخا) و(الحديدة)[٣].

وقد أدى ذلك إلى تدهور هذين الميناءين، بل تحولت (مخا) إلى مدينة خاملة، وأصبحت تجارتها ضئيلة ودخلها تافهاً، كما أن القلة الباقية فيها من سكانها كانوا على استعداد للرحيل إلى عدن إذا ما سمح لهم بذلك، وكان (هينز) -المقيم السياسي البريطاني في عدن حينذاك - يرقب كل ما يدور عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفي الموانى الواقعة هناك، وقد أبلغ حكومته فيما بعد عن حالة الانهيار التي اعترت ميناء (مخا) اليمني مما

(1) -Ibid , P . 150

(٢) فاروق أباظة، المرجع السابق، ٢٨٢.

(٣) نفسه، ٢٨٤.

سيؤدي بالتالي إلى زيادة ازدهار النشاط التجاري في عدن نتيجة لهجرة معظم سكان (مخا) إليها[١].

وتشير الوثائق العثمانية إلى أن بريطانيا قد تخلت عن ادعاءاتها السابقة بشأن الشريف الحسين، وأنه لا توجد لديهم رغبة في افتتاح قنصلية لهم في لسواحل اليمنية[٢].

وعلى الرغم من ذلك فإن الدولة العثمانية كانت تؤكد في فرماناتها التي كانت تصدرها بشأن تثبيت الشريف في منصبه على ضرورة حماية رعايا وتجار الدول الأوروبية، وخاصة إنجلترا ورعاياها الواردين إلى تلك المناطق، والعمل على حمايتهم حماية لائقة بهم وقناصلهم ووكلائهم[٣].

وقد اتخذت الدولة العثمانية نفسها سوء علاقة الشريف ببريطانيا ووكلائها في المنطقة حجة من بين الحجج التي بررت بها عزل الشريف الحسين كما سنرى فيما بعد، وإرسال قوة عثمانية بقيادة الشريف محمد بن عون وتوفيق باشا للسيطرة على اليمن، وذلك أن تلك المعاملة قد أدت إلى ابتعاد التجار الأوروبيين عن موانى اليمن، مِمَّا أدى إلى خرابها وتعقيد الأوضاع فيها[٤].

---

(١) نفسه، ٢٨٥.

(٢) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة رقم (١٨٠٠) وتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٦٢ هـ من محمد بن عون أمير مكة وشريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم.

(٣) خط همايون، سجل رقم (٢٠) صفحة رقم ٢٠، ٢١، فرمان بتجديد ولاية الشريف الحسين بن علي على اليمن بتاريخ أوائل شهر ربيع الأول عام ١٢٦٣ هـ.

خط همايون، سجل رقم (١٢) صفحة ٢٥، ٢٧ فرمان بتجديد ولاية الشريف على اليمن بتاريخ أوائل ربيع أول سنة ١٢٦٤ هـ.

(٤) مسائل مهمة - اليمن، وثيقة بدون رقم، وتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ هـ من الصدر الأعظم إلى السلطان.

وهكذا فإن الدولة العثمانية قد استغلت حادثة (المخا) وسوء العلاقة بين الشريف وبريطانيا بما يخدم مصالحها وأهدافها في المنطقة، ففي الوقت الذي كانت محتاجة فيه إلى دعم موقفها وإثبات أن تلك المناطق تخضع لسيادتها بعد خروج محمد علي باشا من اليمن فإنها قد دعمت موقف الشريف الحسين بن علي بن حيدر ضد بريطانيا، ولم تقبل الضغط البريطاني عليها بشأن عزله أو معاقبته، وحينما رغبت بعد حوالي خمس سنوات من ذلك الموقف في عزل الشريف بسبب تطور الأوضاع في المنطقة خاصة بعد دخول الشريف الحسين في صراعات محلية مع أئمة صنعاء والقوى المحلية الأخرى، وخوفاً من أي تدخل أجنبي من بريطانيا على وجه الخصوص، فإن الدولة العلية قد جعلت سوء معاملة الشريف للإنجليز وموقفه منهم أحد الأسباب التي أدت إلى عزله.

obeikandl.com